



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والسياسية
العدد ١٠٠ لسنة ٢٠١٧

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

(دراسة حالة تطبيقية عن مصرف الجمهورية)

د. أيمن سالم الحجاجي* د. فتحي جماعة الزغداني**

1. ملخص الدراسة Abstract :

الهدف الرئيس من الدراسة هو تسليط الضوء علي أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي بمصرف الجمهورية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق تصميم إستبانة والتي تكونت من خمس محاور و خمسة وعشرون فقرة وقد تم توزيع الاستبانة علي عينة الدراسة والتي كانت عينة مسحية أي على كل المسؤولين والموظفين العاملين بالادارة العامة للصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. وقد توصلت

* عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طرابلس.
imanhajjaji@yahoo.com

** عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طرابلس.
fathijamaa@yahoo.com

هذه الدراسة الي نتيجة مهمة وهي أن كافة محاور الدراسة (كثرة وتشعب الآراء الفقهية وحداثة التجربة وضعف الخبرة وضعف الامكانيات التقنية الحديثة والتركيز علي التمويل بصيغة المربحة ونقص الفرص الاستثمارية للمصرف) كانت تعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي بمصرف الجمهورية وكان من أبرز التوصيات هو حث المصارف الإسلامية علي التنوع في منح التمويل المصرفي المقدم لعملائها كالمشاركة والمضاربة وغيرها من ادوات التمويل الاخرى بدلاً من التركيز علي صيغة التمويل بالمربحة.

2. المقدمة Introduction :

ظهرت المصارف إلي الوجود منذ زمن طويل نظراً لأهميتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، واستمرت في الظهور الي ان تطورت في العصر الحديث من خلال تقديم الخدمات والأعمال المصرفية إلكترونياً والذي كان له الأثر الإيجابي في سرعة ودقة إنجاز هذه الاعمال والخدمات وانتشارها محلياً ودولياً، ونتيجة لانتشار المجتمعات الإسلامية حول العالم وكذلك الدافع الديني القوي بها كان لذلك الأثر الكبير في النفور من العمل المصرفي التقليدي المعمول به في هذه المجتمعات والذي يقوم علي النظام الربوي في تقديم خدماته، كان ذلك الأمر الحسم في إنتهاج العمل المصرفي بالطريقة الإسلامية ليعالج ويصحح كافة الاعمال المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية.

لقد شهدنا في نهاية القرن الماضي ظهور المصارف الإسلامية القائمة علي تطبيق الشريعة الإسلامية في معاملاتها و قد تطور الأمر إلي أن الكثير من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية قامت بتبني هذا النظام الجديد عن

طريق التحول الكامل للعمل المصرفي الاسلامي أو عن طريق إنشاء نوافذ مصرفية تعمل وفقاً لإصول الشريعة الإسلامية .

ونتيجة لحدثة تحول المصارف التقليدية القائمة في ليبيا إلى العمل المصرفي الإسلامي كان من الممكن أن يعرضها ذلك إلى مواجهة بعض الإشكاليات والعوائق عند تطبيقها للعمليات المصرفية وفق للشريعة الإسلامية لذلك كان لابد من دراسة وتحديد أهم هذه الإشكاليات حتي تكون أكثر وضوحاً لمتخذي القرار بهذه المصارف ليتسنى لهم أخذ الاجراءات اللازمة حيالها.

3. مشكلة الدراسة Research Questions :

تتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:-

- 1- هل تعد كثرة وتشعب الآراء الفقهية من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟
- 2- هل تعد حداثة التجربة وضعف الخبرة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟
- 3- هل يعد ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟
- 4- هل يعد التركيز علي صيغة التمويل بالمرابحة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟
- 5- هل يعد نقص الفرص الاستثمارية للمصرف من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟

4. أهمية الدراسة : Research Importance

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها علي معرفة وإبراز أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي بمصرف الجمهورية وكما أن هذه الدراسة سوف تمنح الفرصة أمام الباحثين والمهتمين بمجال التمويل والمصارف الإسلامية في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بخصوص هذا الموضوع.

5. أهداف الدراسة : Research Objectives

الهدف الرئيس من الدراسة هو تسليط الضوء علي أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية ، ومن ثم تقديم المقترحات أو التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل هذه الإشكاليات للدفع بالعمل المصرفي الإسلامي إلى الأمام حتى تتحقق الأهداف المرجوة .

6. حدود الدراسة: Research limitations

- **الحدود الموضوعية:** إقتصرت هذا الدراسة على تناول موضوع إشكاليات العمل المصرفي الإسلامي (بمصرف الجمهورية)، وقد تم التركيز على الأبعاد الآتية: (كثرة وتشعب الآراء الفقهية، حداثة التجربة وضعف الخبرة ، ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة ، التركيز على التمويل صيغة بالمrabحة، نقص الفرص الاستثمارية)

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في مصرف الجمهورية بالادارة العامة للصيرفة الإسلامية بمدينة طرابلس - ليبيا .

- **الحدود الزمنية :** أجريت هذه الدراسة سنة 2017 م.

7. الجانب النظري : Theoretical Review

1.7 مفاهيم الدراسة Research concepts :

أ. العمل المصرفي الاسلامي Islamic Banking :

إن الأعمال المصرفية ماهي إلا وسائل يقصد من ورائها سد الحاجات والوفاء بمتطلبات الجانب الإقتصادي في هذه الحياة وإن بعض هذه الأعمال كان معروفاً من قبل نشأة المصارف الحديثة وأن الحضارة الإسلامية ومنذ عصورها الأولى قد عرفت بعض هذه الأعمال (الهيثي، 1998).

تقوم المصارف الإسلامية بجميع الأعمال والخدمات والانشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (الشمري، 2008)، ونظراً لتعدد وتنوع الاعمال والانشطة التي تمارسها المصارف الإسلامية، فقد قسمت الاعمال المصرفية الي الخدمات المصرفية والاجتماعية والتسهيلات المصرفية من جهة و الأنشطة الإستثمارية من جهة أخرى (الهيثي، 1998).

أولاً الخدمات المصرفية والاجتماعية والتسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

1- الخدمات المصرفية بالمصارف الإسلامية: تتجسد هذه الخدمات في الممارسات الخدمية التي يقدمها المصرف لعملائه حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوفير هذه الخدمات لعملائها والتي تعتبر ضرورية لتيسير الحياة الاقتصادية المعاصرة وتعد عاملاً أساسياً في كسب العملاء وتوسيع نطاق

التعامل للمصرف، فالمصارف الإسلامية لا تختلف في هذا عن المصارف الأخرى وإن كانت تخالفها من حيث ذلك المنهج الذي يقوم أساساً علي إستبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء والالتزام بمبدأ الحلال والحرام في مجال المعاملات المالية حيث تتمثل الخدمات المصرفية الإسلامية في قبول الحسابات (الودائع) المصرفية (سليمان، 2009)، والتحويلات المصرفية وتحصيل الأوراق التجارية وإجراء عملية الاكتتاب وحفظ الأوراق المالية وبيع الاسهم والسندات وبيع العملات الأجنبية وكذلك تأجير الصناديق الحديدية (الشمري، 2008).

2- الخدمات الاجتماعية بالمصارف الإسلامية: من المتعارف عليه أن المصارف الإسلامية تقوم علي استبعاد كل ماله علاقة بالربا في جميع معاملاتها وفضلاً عن ذلك فإنها تهتم بتقديم الخدمة الاجتماعية للفرد والجماعات، لذلك نجد أن المصارف الإسلامية لم تجعل من ضمن أهدافها جمع الأموال والثراء علي حساب الآخرين كما هو شأن المصارف التجارية، وإذا كانت المصارف الإسلامية تقوم ببعض الأعمال الخدمية نظير أجر كإدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات فإنها أيضاً تقوم ببعض الخدمات دون ان تحصل في مقابلها علي أي أجر أو منفعة ومن جملة ذلك القرض الحسن.

3- خدمات التسهيلات المصرفية بالمصارف الإسلامية: تتمثل هذه الخدمات من العمليات المصرفية بصفة خاصة في إصدار خطابات الضمان (الكفالة المصرفية) بأنواعها المختلفة وبناء علي طلب العملاء الراغبين فيه لصالح جهات معينة حكومية كانت او غير حكومية في حالات العطاءات والمزايدات كما وتشمل عملية فتح الاعتمادات المستندية بمختلف أنواعها بناء علي طلب المصدريين والمستوردين، وتعد هذه الاعمال والخدمات المصرفية من أهم

الاعمال التي تقوم بها المصارف الإسلامية نظراً لما تتصف بها من أهمية وضرورة للنشاط الاقتصادي عامة والمجالات الصناعية والتجارية خاصة (الهيثي، 1998 والشمري، 2008).

ثانياً الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية Islamic Banks Investment Activities

تقوم المصارف الإسلامية بعمليات مختلفة تهدف جميعها الي تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة هذه العمليات، فالإستثمار في المصارف الإسلامية يعد عصب الحياة بالنسبة لها لأنه يشكل البديل الشرعي لعمليات الاقراض بالفائدة التي تتعامل بها المصارف الربوية. إن الهدف الاسمي للاستثمار الاسلامي بإعتباره الإدارة الرئيسية للمصرف الاسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية وهو محاولة تشغيل الفائض من رؤوس الاموال الإسلامية وإدخالها في العملية التنموية إضافة الي ما تحققه من النهوض بالمستوي الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية. فالربح ليس هدفاً أساسياً في الاستثمار الاسلامي وإن كان الربح دخلاً ضمن إعتبارات المستثمر عند إتخاذ قراراته إلا أن ذلك يكون ضمن مفهوم مختلف للعائد وبطريقة خاصة لقياس الربح، فالدافع الاساسي للمستثمر المسلم هو أداء الواجب الشرعي المطلوب منه وإن تنمية المال جزء من هذا المطلب وهذا يستدعي أن يكون الاستثمار الاسلامي إستثماراً تنموياً بمعنى انه يجب عليه أن يتصدي لقضية التنمية بأبعادها المختلفة وليس إستثماراً من أجل المال. فالإستثمار عمل مقبول شرعاً ما دامت أساليبه ووسائله مشروعة وهذا يستدعي ضمناً العدول عن نظام الاستثمار القائم في المصارف الربوية علي أساس الفائدة وإيجاد بديل عنه يقوم علي

اساس المشاركة بين صاحب رأس المال والعامل الذي يستثمر رأس المال وهذا ما يميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن سائر الأنظمة الاقتصادية الاخرى ومن هنا فإن للإستثمار الإسلامي طرقاً وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها الي تحقيق الربح الحلال ومن أبرز هذه الاساليب والاشكال المضاربة والمشاركة كالمشاركة في رأس المال والمشاركة الدائمة والمشاركة المتناقصة والمنتھية بالتملك وهناك بيع المرابحة كالمرابحة البسيطة والمركبة أو المرابحة للأمر بالشراء وكذلك يوجد البيوع المؤجلة كبيع السلم وبيع التقسيط وكذلك بيعا المساومة والاستصناع وأخيراً سندات المقارضة والمتمثلة في سندات المقارضة المشتركة(مضاربة) و سندات المقارضة المخصصة(الهيئي، 1998والشمري، 2008 و المكاوي، 2009).

ب. أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي:

1- كثرة وتشعب الاراء الفقهية:

المصارف الإسلامية تعاني من إشكالية كثرة وتشعب الآراء الفقهية نتيجة لعدم كفاية مستوى الرقابة الشرعية بها حيث نتج عن ذلك تعدد وإختلاف الفتاوي الشرعية الصادرة في حكم العمل المصرفي الواحد، فقد تصدر فتاوي مختلفة تماماً من مصرف إسلامي لآخر في الحكم علي أحد الأنشطة المصرفية مما يؤدي ذلك الي حدوث إرباك فكري للعملاء وللمسؤولين علي إدارة المؤسسات المالية الإسلامية وهذا يؤدي الي تعطيل العمل ببعض الصيغ والادوات المالية المعمول بها بالمصارف الإسلامية والتي تمنحها مرونة في العمل وتجعلها بأن يكون لها دوراً فاعلاً في تقديم أكثر ما يمكن في مجال العمل المصرفي الإسلامي(الهيئي، 1998 والعطيات، 2007 و زين العابدين، 2012).

2- حداثة التجربة وضعف الخبرة:

المصارف الإسلامية تعتبر حديثة العمل مقارنة بالمصارف التقليدية فهي تعاني من إشكالية قلة توفر العمالة المؤهلة والمدرّبة تدريباً مصرفياً يؤهلها للعمل بالادارات المختلفة بالمصارف الإسلامية ووفق لنظام الصيرفة الإسلامية لأن أغلب العمالة بهذه المصارف ينقصها المعرفة الدقيقة بالاحكام الشرعية التي تحكم الاعمال والأنشطة المعمول بها بنظام المصارف الإسلامية والسبب في ذلك أن أغلب هذه العمالة تعتمد في أداء أعمالها وأنشطتها علي الخبرات والكفاءات التي إكتسبتها من العمل بالمصارف التقليدية وعموماً يرجع السبب لهذا النقص للعمالة المؤهلة الي عدم كفاية وفاعلية البرامج التدريبية بالمصارف الإسلامية والمتحولة حديثاً من مصارف تقليدية الي مصارف إسلامية والتي تعتبر مهمة جداً للرفع من كفاءة وإداء العاملين بها وفق لمتطلبات العمل المصرفي الاسلامي (زين العابدين، 2012 والهيثي، 1998 والسبتي، 2017 و العطيات، 2007).

3- ضعف الأماكنيات التقنية الحديثة:

إن أغلب العمليات المصرفية بالمصارف الإسلامية كالمراوحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها من العمليات يتم معالجتها يدوياً مما يرفع ذلك من نسبة درجة الخطأ البشري وبالتالي إرتفاع درجة المخاطر بهذه المصارف ويرجع السبب في ذلك الي ضعف البنية التقنية المستخدمة بهذه المصارف وهذا يعتبر سبباً رئيسياً في بطئ سير العمليات المصرفية وطول الدورة

المستندية والاعتماد علي الاعمال الورقية. فعدم توفر التقنية الضرورية والمتمثلة في توفر الانظمة الحاسوبية والمحاسبية والتي تخدم علي سرعة ودقة تنفيذ العمليات المصرفية الإسلامية وفقاً لطبيعتها الخاصة يكون سبباً في أن التسجيل المحاسبي في اغلب هذه المصارف لا يعبر بشفافية وبدقة عن العمليات الإسلامية المعمول بها. والسبب الآخر في عدم توفر التقنية اللازمة هو عدم وعي أغلب أصحاب شركات التقنية بالدول الإسلامية بأهمية هذا الموضوع للمصارف الإسلامية وذلك بان يعملوا علي تطوير انظمة حديثة تتماشى مع آلية عمل ونشاط المصارف الإسلامية حتي يتسني لها المنافسة في سوق العمل المصرفي المحلي والدولي (زين العابدين، 2012 والهيثي، 1998).

4- التركيز علي صيغة التمويل بالمرابحة:

المصارف الإسلامية في أغلب الدول الإسلامية لايمكنها تحمل مخاطر الإستثمار منفردة مما يجعلها تركز استثماراتها المحلية علي الصيغ والاساليب المالية الإسلامية الأكثر ضماناً والاقل مخاطرة كالمرابحة وذلك للمحافظة علي أموال موديعيها وسلامتها ويرجع السبب في ذلك الي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أغلب هذه الدول والذي يعتبر السبب الرئيسي في زيادة مستوي التقلبات في السياسة المالية والنقدية هذا وبالإضافة الي ضعف التعاون الاقتصادي بين المصارف الإسلامية داخل البلد الاسلامي الواحد من جهة وبين المصارف الإسلامية بالدول الإسلامية من جهة أخرى.

حيث تقوم المصارف الإسلامية بإستثمار أموالها بصيغة التمويل بالمرابحة علي مستوي الافراد والشركات المختلفة لتمويل المشاريع التنموية الحقيقية حيث تصل نسبة إستخدام المرابحة في بعض المصارف الإسلامية الي 90% نتيجة

لطبيعة الموارد المالية المتوفرة وتركزها في ودائع مقيدة الاجل مما تقيض توظيفها في أنشطة مقيدة الاجل (حسنين، 2009) ، فيتم إستخدام نظام المربحة الاسلامي بنوعيه البسيط والمركب أو المربحة للأمر بالشراء، فالمربحة البسيطة هي ان تكون السلعة حاضرة وموجودة في حياة المصرف يبيعها بثمان يزيد عن الثمن الاصلي لها مع بيان ذلك للمشتري ويتم الدفع في الحال أو بالآجل، أما المربحة لأمر بالشراء أو المركبة هي عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع المربحة فيتلقى المصرف أمراً بالشراء وهو لا يبيع حتي يملك ما هو مطلوب ويعرفه علي المشتري الأمر بالشراء للتأكد من مواصفات السلعة المراد شرائها لإتمام عملية البيع (حمود، 1998 والهيثي، 1998 والشيخ، 2011 وزين العابدين، 2012).

5- نقص الفرص الإستثمارية للمصرف الاسلامي:

هناك نقص كبير في الفرص الإستثمارية بالبلاد الإسلامية حيث تواجه المصارف الإسلامية العاملة بها مشكلة نقص الفرص الإستثمارية وضعف الهياكل الإنتاجية بها مع ضعف التعاون الاقتصادي فيما بينها، كما تواجه المصارف الإسلامية مشكلة ضيق الاسواق المحلية وكثرة التقلبات السياسية والاقتصادية مما يجبرها علي التوجه الي الاسواق العالمية، هذا بالاضافة الي عدم وجود أسواق مالية إسلامية تمكن المصارف الإسلامية من إستثمار فائض أموالها فيها بمشاريع تحقق لها الارباح ولتضمن عدم إستثمارية استثماراتها لفترات طويلة الآجل فالاستثمارات الطويلة الآجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها الي أوراق مالية يمكن تسيلها عند الحاجة فعدم وجود سوق مالي إسلامي في الكثير من الدول الإسلامية يعتبر

بجد ذاته عائقاً أمام تقدم عمل المؤسسات المالية الإسلامية (الهيثي، 1998 وسميران، 2011).

8. الدراسات السابقة Literature Review:

أهتمت الدراسات السابقة بدراسة موضوع الإشكاليات والمعوقات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي حيث كان من بين تلك الدراسات دراسة (الهيثي، 1998)، والتي كانت بعنوان المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق حيث اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الذي إتسم بطابع النظرية الشمولية المبني علي المقارنة والموازنة بين الآراء من أجل تحقيق الغايات المرجوة والمقاصد العامة المبتغاة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن المصارف الإسلامية تسعى الي عرض العمليات المصرفية التي تقوم بها علي الاصول والقواعد الشرعية، وتوصلت الدراسة ايضاً الي أهم المشاكل والصعوبات التي تسهم في الحد من نشاط المصارف الإسلامية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ومن أبرز هذه الإشكاليات عدم كفاية مستوي الرقابة الشرعية وعدم توفر عمالة مؤهلة ومدربة تدريباً مصرفياً يؤهلهم للعمل في المصارف الإسلامية لنقص معرفتهم بالاحكام الشرعية التي تحكم الاعمال التي يقومون بها ومن المشاكل ايضاً عدم وجود سوق مالي إسلامي يمكن هذه المصارف من استثمار فائض أموالها فيه بمشاريع تحقق لها الارباح وتضمن عدم إستمرارية إستثماراتها لفترات طويلة وهناك مشاكل أخرى تعاني منها المصارف الإسلامية مصدرها طبيعة الانظمة المصرفية في البلدان التي تعمل بها هذه المصارف كعدم إعتراف الجهات المختصة بغير صورة الشركات للمصارف الإسلامية وفرض ظرائب علي الحسابات الاستثمارية في هذه

المصارف بينما تعفي الفوائد المدفوعة من قبل المصارف الربوية من مثل هذه الظرائب. ومن المشاكل ايضاً محدودية الفرص الاستثمارية والانتاجية وشحتها في البلدان الإسلامية مما يدفعها الي القيام بإستثمار معظم اموالها في سوق السلع الدولي خارج البلدان الإسلامية وبالإضافة الي ماسبق تعاني المصارف الإسلامية من عدم وضوح العلاقة القائمة بينها وبين المصارف المركزية في البلدان القائمة فيها مما يسبب لها مشاكل وصعوبات وهي تمارس بعض انشطتها وخصوصاً الاستثمارية منها كالمراوحة والمضاربة وغيرها.

وفي دراسة اخري مقدمة من (العطيات ، 2007) كانت بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لإمكانية التطبيق في الاردن. هدفت الدراسة الي التعرف علي أبرز العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الاردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولتحقيق هذه الغاية تم تصميم إستبانة حيث وزعت علي جميع الإدارات العامة التابعة للمصارف التقليدية. حيث توصلت هذه الدراسة الي العديد من النتائج أهمها أن معظم المتغيرات (العوامل) المدروسة تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الاردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث تمثلت العوامل في العوامل "الشرعية ، والقانونية، الإدارية ، وتوفرأسواق مالية". وقد أوصت الدراسة بإستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف إيجاد سوق مالي يغطي متطلبات السوق المصرفي الاسلامي بالاردن.

كما قدمت دراسة (الشيخ، 2011) بعنوان المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور فكان من أحد الأهداف الستة لهذه الدراسة هو الوقوف علي اهم

المشكلات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وكانت إحدى أهم النتائج لهذه الدراسة والمتعلقة بالمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية والمتمثلة في عدم توفر الموارد البشرية المدربة علمياً وعملياً وعلى كل المستويات الإدارية بالإضافة إلى ذلك ضعف في كل من نظام الرقابة الشرعية على المنتجات المصرفية الإسلامية وضعف الأجهزة الإدارية مع عدم تطوير النظام المحاسبي ليتماشى مع تطوير المنتجات الإسلامية بالإضافة إلى عدم تطوير الأدوات والأساليب من طرف المصرف المركزي كي تتلائم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية ومن المشاكل الأخرى صعوبة التوفيق بين الجوانب القانونية والفقهية في كل من صغتي المضاربة والمشاركة مما جعل المصارف الإسلامية تتجه في عملها إلى صيغة البيع بالمrabحة وأخيراً ضعف في التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية.

وأيضاً دراسة (سميران، 2011)، والتي كانت بعنوان وجهة نظر حول المصارف الإسلامية، "المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية" وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية المعاصرة ومن ثم إظهار الطموحات والرؤية المستقبلية لهذه المصارف، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي عند إعداد هذا البحث وكانت أهم النتائج التي توصل إليها بحثه هي أن من أهم المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية الفائدة الربوية وكذلك نقص الفرص الاستثمارية للمصارف مع ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية كبيرة ليتم الاستثمار فيها الفائض من أموال المصارف الإسلامية الموجودة بالبلاد الإسلامية.

وكذلك دراسة (زين العابدين، 2012) وعنوانها *معوقات العمل المصرفي الاسلامي* حيث كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو توضيح أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي فكانت أهم نتائج هذه الدراسة هو وجود معوقات داخلية ومعوقات خارجية تواجه العمل المصرفي الاسلامي فالمعوقات الداخلية تعلق بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية والمعوقات الخارجية تعلق بالبيئة الادارية والقانونية والقضائية التي تعمل بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الاخرى. فالمعوقات الداخلية تتمثل في ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية وكذلك عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها وأيضاً رغبة بعض العاملين والمتعاملين مع هذه المصارف سرعة تنفيذ المعاملات وفي أقصى ما يمكن ولو علي حساب الضوابط الشرعية وتسلسل الاجراءات، حيث أن هناك بعض من المتعاملين مع المصارف الإسلامية كان تعاملهم ليس لتجنب الربا بل بهدف الحصول علي السلعة أو النقد مايدفعهم بالتحايل علي الاجراءات وتقديم معلومات ومستندات غير صحيح، وايضا هناك مشكلة قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية تجعل الكثير من هذه المصارف تحجم من إبرام مثل هذه العقود للحفاظ علي أموال المودعين والمصرف من الضياع، كما توجد مشكلة نظم الرقابة الشرعية علي معامات المصارف مع عدم إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية. أما المعوقات الخارجية التي توصلت اليها الدراسة فتتعلق بعدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع علي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي مثل سياسة الاحتياطي القانوني التي

يتبعها المصرف المركزي في تعامله مع المصارف التقليدية والإسلامية علي حد سواء وهناك ايضا المشاكل الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة والمتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الاسلامي كما أبرزت مشكلة المنظومة القانونية والقضائية بداية من تأخر الفصل في القضايا المالية الي ضعف التشريعات الاقتصادية مع فرض الازدواج الضريبي للمصارف السلامية والتي تعفي منه المصارف التقليدية.

وفي دراسة أخرى للباحث (البقاعي، 2014) تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة تجربة المصارف الإسلامية في سوريا الواقع والافاق من 2007-2011، هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في سوريا. وقد اعتمدت هذه الدراسة علي إتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة العوامل والمتغيرات المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها. حيث توصل البحث لعدة نتائج من أهمها التركيز علي التمويل بإسلوب المربحة أي قصير الأجل وكذلك التركيز علي قطاع التجارة وإهمال قطاع المشاريع الانتاجية، وقد وصي الباحث علي ضرورة قيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف الإسلامية لتُقدم علي تنويع التمويل الممنوح ليشمل سائر أنواع التمويل الاخرى كالمشاركة والمضاربة وبيع السلم والاستصناع والاجارة والمزارعة والاستسقاء بدلا من الاعتماد والتركيز علي التمويل بصيغة المربحة فقط.

وأخيراً الدراسة المقدمة من (السبتي وسيلة، السبتي لطيفة، 2017) قدما دراسة بعنوان *معوقات النشاط المصرف الإسلامي* حيث هدف هذا البحث الي دراسة وتحليل العوائق التي تعترض البنوك الإسلامية في أداء نشاطها. وقد

توصل الباحث الي عدة نتائج كان أهمها مواجهة البنوك الإسلامية لمصاعب عدة في أداء نشاطها أهمها نقص الموارد البشرية المؤهلة ذات العلم والخبرة بقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية. وقد أوصى البحث علي التركيز علي تدريب وتأهيل الكوادر البشرية من أجل خلق موظف يتمتع بسلوك إسلامي بالإضافة الي تنمية مهاراته الفنية والسلوكية.

أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

هناك إختلاف بسيط بين هذه الدراسة والدراسات السابقة سألقة الذكر إلا أنها أكثر تشابهاً مع دراسة (الهيثي، 1998)، من حيث متغيرات الدراسة والتي تمثل أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي وقد اختلفت معها من حيث عدد محاور الدراسة وبيئتها وتاريخ إعدادها ، كما تشابهت هذه الدراسة مع دراسة (العطيات، 2007 وسميران، 2011) من حيث تناولها لإشكالية نقص الفرص الاستثمارية بالمصرفي الاسلامي والذي تعد من أحد المحاور المستخدمة في هذه الدراسة، كما تشابهت مع دراسة (البقاعي، 2014 والشيخ، 2011 وزين العابدين، 2012) في أن التركيز علي التمويل بصيغة المربحة يعد من أبرز الإشكاليات موضوع الدراسة، بالإضافة الي ذلك قد تشابهت هذه الدراسة مع دراسة كل من (الهيثي، 1998 والعطيات، 2007 و زين العابدين، 2012) من حيث المحور الخاص بكثرة وتشعب الاراء الفقهيّة، وهناك ايضاً توافق بين هذه الدراسة ودراسة كل من (زين العابدين، 2012 والهيثي، 1998) علي أن محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة يعد من ضمن الإشكاليات المهمة التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي ، وأخيراً تطابقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج مثل

(زين العابدين، 2012 والهيثي، 1998 والسبتي، 2017 و العطيات، 2007) علي أن محور حداثة التجربة وضعف الخبرة والذي يشار إليه في بعض الدراسات بنقص الكوادر البشرية المؤهلة من الناحية الشرعية و المصرفية من ضمن الإشكاليات المذكورة، وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها خمسة محاور فقط والتي مثلت أبرز الإشكاليات والأكثر شيوعاً في مواجهة العمل المصرفي الإسلامي والتي تكمن أهميتها بناء علي ما تناولته وأثبتته الدراسات السابقة في هذا المجال.

10- الجانب العملي Research Process :

في هذه الجزء سيتم عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها بإستخدام التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات المجمعة من الإستبانة الموزعة علي مصرف الجمهورية.

1.10 نبذة عن مصرف الجمهورية :

في إطار تنفيذ الإستراتيجية التي إعتدها مصرف ليبيا المركزي لإعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرف الليبي الهادفة الي الإرتقاء بالخدمات المصرفية علي المستوي المحلي والدولي فقد تم الموافقة على دمج مصرفي الأمة والجمهورية تحت كيان واحد وهو مصرف الجمهورية، وقد بدأ العمل فعلياً بهذا الكيان المصرفي العملاق مع بداية سنة 2008 م بميزانية تفوق 11 مليار دينار ليبي وبرأسمال قدره مليار دينار ليبي وبعدد فروع يصل الى 146 فرعاً ووكالة ويعمل به عدد 5807 موظف وموظفة وبذلك يكون مصرف الجمهورية أحد أكبر المصارف الليبية إذ أحتل المرتبة الثانية بعد المصرف الليبي الخارجي ومن ضمن المصارف العشرة الكبرى في منطقة المغرب العربي

وشمال أفريقيا (صفحة المصرف علي الانترنت). حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي تعديلاً في قانون المصارف لسنة 2005 برقم (46) لسنة 2012، أنهى بموجبه التعامل الربوي في المصارف الليبية. ويسعى المصرف المركزي بهذا التعديل إلى الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية التي بدأت تتعزز في الأسواق الإقليمية والعالمية وبالفعل، فقد أقرت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في شهر مايو 2013 تحويل المصرف إلى مصرف إسلامي بالكامل مع بداية سنة 2015 (إتحاد المصارف العربية، 2013). يتخذ المصرف من النظام الأساسي المتوافق مع أسس الشريعة الإسلامية كمنهاج عمل له في كافة عمليات إستقطاب وتوظيف الأموال بالإضافة إلى العمل بتوجيهات المصرف المركزي بخصوص تقديم التمويل اللازم لمشاريع التنمية والتي يعمل المصرف علي المشاركة فيها، كما يتخذ المصرف من مدينة طرابلس مقراً للإدارة العامة، حيث تنتشر فروع ووكالاته في جميع أنحاء ليبيا لتقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية لجميع العملاء (صفحة المصرف علي الانترنت).

2.10 منهجية الدراسة Research Methodology:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة العوامل والمتغيرات المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها لمعرفة وإبراز أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية و انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم استخدام أسلوب دراسة الحالة، والذي يهتم بدراسة حالة واحدة قائمة وهذا يتم من خلال جمع بيانات تفصيلية عن الظاهرة حول الوضع الحالي والسابق ومعرفة العوامل التي آثرت وتأثر عليها

(ذواقان وآخرون، 1998).

ولتجميع بيانات الدراسة تم تصميم إستبانة والتي تكونت من خمس محاور و خمسة وعشرون فقرة وبعد الانتهاء من تصميم الاستبانة تم عرضها علي مجموعة من الاساتذة المتخصصين والذين لهم دراية كافية في مجال البحث العلمي وذلك من أجل تحكيمها ومراجعتها من حيث مدي تغطية فقرات الإستبانة لموضوع الدراسة وكذلك من حيث ملائمة تصميمها وسلامتها اللغوية ووضوح فقراتها وإبداء الملاحظات التي من شأنها المساعدة في الوصول إلى الاهداف المرجوة، وقد تم توزيع الاستبانة علي عينة الدراسة والتي كانت عينة مسحية أي على كل المسؤولين والموظفين العاملين بالادارة العامة للصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس والذي أختير كحالة للدراسة بإعتباره أحد أكبر المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا والمتحول حديثا للعمل المصرفي الإسلامي ، وقد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الاحصاء الوصفي من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss21).

3.10 أداة الدراسة:

تم استخدام الأستبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها نظراً لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع قدر من البيانات، فضلاً عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها وفق لمجموعة من المتغيرات والتي تمثل إشكاليات العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية عينة الدراسة. تم قياس فقرات الدراسة بواسطة إستمارة الإستبانة لجمع البيانات اللازمة عن هذه المتغيرات والمتمثلة في المحاور الآتية (كثرة الاراء الفقهية، ضعف الخبرة وحداثة التجربة ، ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة ، التركيز

على صيغة التمويل بالمربحة، نقص الفرص الاستثمارية للمصرف) والمتكونة من (25) عبارة تم قياسها بمقياس ليكرت من خمس درجات وفق للجدول الآتي:

الأجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تم اختيار هذه المقياس لشيوع استخدامه من قبل الباحثين ولدقة النتائج التي يتحصل عليها.

4.10 مجتمع وعينة الدراسة Research Sampling:

- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المصارف العاملة في ليبيا وعددها 20 مصرفاً.
 - عينة الدراسة: اقتصرت عينة الدراسة على مصرف الجمهورية بالإدارة العامة للصيرفة الإسلامية بمدينة طرابلس.
- وقد تم توزيع (45) استمارة إستبانة التي مثلت عينة الدراسة والتي كانت عينة مسحية والمتمثلة في كافة العاملين بالإدارة العامة للصيرفة الإسلامية بمدينة طرابلس، سواء كان من المديرين ومساعديهم ورؤساء الأقسام والموظفين ، ولقد تم استرداد (36) إستمارة إستبانة قابلة للتحليل أي ما نسبته (80%) حيث أن هذه النسبة مقبولة (Saunders, 2009).

5.10 ثبات وصدق مقياس الدراسة:

من شروط صحة المقياس هو أن يتمتع بالثبات (Reliability)، وهو غالباً ما يقترن بالصدق ، حيث أن الصدق مظهر الثبات والثبات يعني درجة الدقة أو الضبط في عملية المقياس، وللتحقق من ثبات وصدق الدراسة، فقد طبقت معادلة (ألفا كرونباخ)، من خلال القيام بالتحليل الإحصائي (SPSS 21)،

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

حيث بلغ معامل الثبات للمجموع الكلي لمتغيرات الدراسة ما نسبته (90%)، وهذه النسبة تعتبر ممتازة حيث أنها تتجاوز الحد الأدنى المطلوب وهو (60%) وهذا ما يراه (Sekaran,1984) كحد مقبول، وهو معامل ثبات ممتاز، وهذا يدل على أن أداة الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وكذلك معاملات الصدق عالية، مما تعطي الثقة في صدق المقياس، وأن المقياس مصمم لما أعد من أجله، كما تم التأكد من مصداقية الاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، والجدول رقم (2) يوضح معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة.

جدول رقم (1) نتائج اختبار معامل ثبات وصدق مقاييس الدراسة

الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات	فقرات الاستبانة
0.947	0.897	25	جميع الفقرات

* الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

6.10 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة Research Analyses and Discussion:

تم تحليل النتائج باستخدام التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة لكل محور على حدى للإجابة على تساؤلات الدراسة وذلك وفق التحليل الآتي:

التساؤل الأول: هل تعد كثرة وتشعب الآراء الفقهية من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟

يبين الجدول رقم (2) إجابات أفراد العينة حول محور كثرة وتشعب الآراء
الفقهية.

جدول رقم (2) إجابات عينة الدراسة على محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية

ت	محتوى الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	D.S	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		متفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير متفق بشدة					
1	يعاني المصرف من إشكالية كثرة وتشعب الآراء الفقهية	6	9	16	3	2	3.39	1.050	67.8		2
		16.7	25.0	44.4	8.3	5.6					
2	تؤدي كثرة وتشعب الآراء الفقهية الي تعطيل بعض الصيغ والادوات المصرفية التي توفر للمصرف المرونة في العمل المصرفي.	6	17	9	3	1	3.67	0.956	73.4		1
		16.7	47.2	25.0	8.3	2.8					
3	لاتؤثر كثرة وتشعب الآراء الفقهية في نجاح أو فشل عمل المصارف الإسلامية.	5	6	8	12	5	2.83	1.276	56.6		5
		13.9	16.7	22.2	33.3	13.9					
4	لا توجد كوادر شرعية قادرة علي العمل المصرفي الاسلامي بالكفاءة والجودة المطلوبة ك لجنة الرقابة	6	11	10	6	3	3.31	1.191	66.2		3
		16.7	30.6	27.8	16.7	8.3					

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

الشرعية.																			
5	لا يوجد تعاون واضح في علاقة مصرف الجمهورية الاسلامي بالمصرف المركزي.	%	11.1	27.8	41.7	8.3	11.1	3.19	1.117	63.8	4	الدرجة الكلية حول محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية							

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية حول محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) ماعدا الفقرة رقم 3 والتي تنص على ((لاتوثر كثرة وتشعب الآراء الفقهية في نجاح أو فشل عمل المصارف الإسلامية)) فقد جاءت أقل من 3 حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي عندها (2.83) في حين بلغ المتوسط العام لدى هذه الفئة (3.27)، وبنسبة مئوية (65.4) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

التساؤل الثاني: هل تعد حادثة التجربة وضعف الخبرة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية)؟

يبين الجدول رقم (3) إجابات أفراد العينة حول محور حادثة التجربة وضعف الخبرة

جدول رقم (3) إجابات عينة الدراسة على محور حادثة التجربة وضعف الخبرة

ت	محتوى الفقرة	الفترة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	النسبة المئوية	ترتيب
			بشدة موافق	موافق	محايد	موافق بشدة	مرفوض				
6	يوجد نقص في توفر العنصر البشري الملائم والمؤهل شرعياً ومصرفياً.	ن %	16	44	4	13	36	4.11	1.090	82.2	1
7	عدم كفاية وفعالية البرامج التدريبية التي يطرحها المصرف للرفع من كفاءة وأداء العاملين.	ن %	11	30.6	18	50.0	8.3	3.97	1.000	79.4	2
8	عدم وجود خطط واضحة واليات عمل فنية للمصرف.	ن %	8	22	1	47	11	3.67	1.146	73.4	5
9	قلة القيادات الادارية الناجحة في البيئة المصرفية الليبية القادرة علي تسيير العمل المصرفي الاسلامي بكفاءة وفعالية.	ن %	10	27.8	15	41.7	5	3.72	1.210	74.4	4
10	لا توجد القدرة لدى بعض العاملين بالمصرف علي توضيح وتفسير طبيعة العمل المصرفي الاسلامي للعملاء.	ن %	12	33.3	17	47.2	1	3.94	1.094	78.8	3

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

الدرجة الكلية حول محور حداثة التجربة وضعف الخبرة	3.45	0.869	69.0	4
--	------	-------	------	---

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية حول محور حداثة التجربة وضعف الخبرة جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) وقد بلغ المتوسط العام لدى هذه الفئة (3.45)، ونسبة مئوية (69.0) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن محور حداثة التجربة وضعف الخبرة يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

التساؤل الثالث: هل يعد ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟

يبين الجدول رقم (4) إجابات أفراد العينة حول محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة.

جدول رقم (4) إجابات عينة الدراسة على محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					الانحراف المعياري S.D	النسبة المئوية	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
11	إرتفاع درجة الخطأ البشري نتيجة لمعالجة العمليات المصرفية بالمصرف والذي	%	25.0	27.8	30.6	13.9	2.8	3.58	71.6	2
		ت	9	10	11	5	1	1.105		

1	2	غالبا ما يكون يدويا	ن	%	1	3	1	4	1
		بطئ سير العمليات وكثرة الاعمال الورقية وطول الدورة المستندية لعدم توفر الامكانيات التقنية الحديثة.	8	22.2	8	22.2	7	19.4	6
			14	38.9	10	27.8	8	22.2	12
			10	27.8	6	16.7	2	33.3	12
			3	8.3	7	19.4	7	19.4	4
			1	2.8	5	13.9	2	5.6	2
		3.69			3.25			3.31	3.44
		1.009			1.381			1.167	1.081
		73.8			65.0			66.2	68.8
	1				5			4	3

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

5	الأنظمة التقنية لتطوير انظمة تتلائم مع سير العمل المصرفي الاسلامي الامر الذي يؤثر سلبا علي تطوير هذه الصناعة بالمصرف.	%	16.7	33.3	33.3	11.1	5.6				
الدرجة الكلية حول محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة											
3.45	0.869	69.0	3								

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية حول محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) وقد بلغ المتوسط العام لدى هذه الفئة (3.45)، ونسبة مئوية (69.0) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

التساؤل الرابع: هل يعد التركيز علي صيغة التمويل بالمراجحة من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟

يبين الجدول رقم (5) إجابات أفراد العينة حول محور التركيز علي صيغة التمويل بالمراجحة.

ن	محتوى الفقرة	درجة الموافقة		متوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	
1 6	التركيز الأكبر من قبل المصرف علي صيغة التمويل	7	19.4	16	27.8	3	8.3	0
1 7	عدم التوسع في منح التمويل	8	22.2	10	27.8	5	13.9	1 2.8
1 8	يعد التركيز علي صيغة التمويل بالمرابحة	6	1	11	3	5	1	2 5
1 9	يعد التركيز علي صيغة التمويل بالمرابحة	5	1	13	3	5	1	0 3
2 0	يعد التركيز علي صيغة التمويل بالمرابحة بالمصرف من الاسباب التي قد تؤثر سلبا علي زيادة أرباح المصرف.	4	11.1	10	27.8	15	41.7	7 19.4
الدرجة الكلية حول محور التركيز على التمويل بالمرابحة								
1	78.8	0.687	3.94	5	66.2	1	78.8	0.687

جدول رقم (5) إجابات عينة الدراسة على محور التركيز على صيغة التمويل بالمرابحة

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية حول محور التركيز على التمويل بالمربحة جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) وقد بلغ المتوسط العام لدى هذه الفئة (3.94)، وبنسبة مئوية (78.8) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن محور التركيز على التمويل بالمربحة يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

التساؤل الخامس: هل يعد يعد نقص الفرص الاستثمارية للمصرف من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي (بمصرف الجمهورية) ؟

يبين الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة حول محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف.

جدول رقم (6) إجابات عينة الدراسة على محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	النسبة المئوية	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
21	يعاني المصرف من قلة الفرص الاستثمارية بسبب ضيق السوق و عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.	ن	16	12	6	1	1	4.14	0.990	82.8	2
		%	44.4	33.3	16.7	2.8	2.8				
22	يعاني المصرف من قلة الفرص الاستثمارية بسبب كثرة التقلبات	ن	16	15	3	2	0	4.25	0.841	85.0	1
		%	44.4	37.5	8.3	5.6	0				

		في السياسة المالية والنقدية.													
	2 3	يعاني المصرف من قلة الفرص الاستثمارية المالية بسبب عدم وجود سوق مالي متطور وذلك لتجنب مشكلة تكس السيولة بالمصرف.													
		%		14	38.9	41.7	8.3	5.6	0		3.94	1.145	78.8	3	
		%		12	33.3	16.7	16.7	5.6	5.6						
		%		6	16.7	16.7	16.7	5.6	5.6						
		%		2	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6						
		%		2	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6						
	2 4	يعاني المصرف من قلة الفرص الاستثمارية بسبب التوسع في أسلوب التمويل بصيغة المربحة والتقليل من استخدام صيغ التمويل الاخرى كالمشاركة والمضاربة.													
		%		7	19.4	17	19.4	13.9	0		3.72	0.944	74.4	4	
		%		7	47.2	19.4	19.4	13.9	0						
	2 5	عدم إستغلال الفرص الإستثمارية في الوقت المناسب بسبب عدم القدرة علي إستخدام أدوات التمويل والاستثمار المناسبة الامر الذي قد يؤدي الي تحجيم ارباح المصرف.													
		%		6	16.7	16	44.4	27.8	5.6		3.61	1.022	72.2	5	
		%		6	44.4	27.8	27.8	5.6	5.6						
		%		2	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6						
		الدرجة الكلية حول محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف													
		3.9 3	0.6 28	78. 6	2										

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية حول محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) وقد بلغ المتوسط العام لدى هذه الفئة (3.93)، ونسبة مئوية (78.6) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة

العدد 30 السنة 1439هـ

الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

موافقون على أن محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

المجموع الكلي لمحاور الدراسة :

يبين الجدول رقم (7) نتائج متوسط جميع المحاور المدرجة ، فيما يخص المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية وهي كالاتي :

جدول رقم (7) المجموع الكلي لمحاور الدراسة

ت	محاور الدراسة	متوسط عينة الدراسة	الانحراف المعياري للعينة	النسبة المئوية	الترتيب
1	كثرة وتشعب الاراء الفقهية	3.27	0.662	65.4	5
2	حادثة التجربة وضعف الخبرة	3.45	0.869	69.0	4
3	ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة	3.45	0.869	69.0	3
4	التركيز على التمويل بالمربحة	3.94	0.687	78.8	1
5	نقص الفرص الاستثمارية	3.93	0.628	78.6	2
	المجموع الكلي لمحاور الدراسة	3.52	0.602	70.4	

ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية ولجميع محاور الدراسة جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) حيث جاء محور التركيز على التمويل بالمربحة في المركز الأول

بقيمة بلغت (3.94)، وبإنحراف معياري مقداره (0.687) وبنسبة مئوية (78.8) أي أنها في اتجاه الموافقة وهذا دليل على أن هذا المحور من أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي بمصرف الجمهورية ، كما جاء محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية في المركز الأخير بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.27)، وبإنحراف معياري مقداره (0.662) وبنسبة مئوية (65.4) .

كما أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة هو (المجموع الكلي لمحاور الدراسة)، أظهر أن المتوسط الحسابي العام قد بلغت قيمته (3.52) وبإنحراف معياري مقداره (0.602) وبنسبة مئوية بلغت (70.4) وهذا دليل على موافقة أفراد العينة على أن كافة المتغيرات (كثرة وتشعب الآراء الفقهية، حداثة التجربة وضعف الخبرة ، ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة ، التركيز على التمويل بالمرابحة ، نقص الفرص الاستثمارية للمصرف) مجتمعة تعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

11 - ملخص النتائج والتوصيات Results and Recommendations

أولاً : ملخص النتائج Results Summary:

بعد أن تم الإنتهاء من تحليل بيانات الدراسة باستخدام الاحصاء الوصفي سيتم عرض النتائج والتي تتوافق جميعها مع أدبيات الدراسات السابقة وهي كالآتي :

1- أثبتت النتائج أن محور كثرة وتشعب الآراء الفقهية ، يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

2- تبين من الدراسة أن محور ، حداثة التجربة وضعف الخبرة ، يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

3- أكدت النتائج أن محور ضعف الإمكانيات التقنية الحديثة ، يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

4- أما فيما يخص محور التركيز على التمويل بالمرابحة ، فيعد من ضمن أهم الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

5- توصلت الدراسة إلى أن محور نقص الفرص الاستثمارية للمصرف ، يعد من ضمن الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية .

ثانياً: التوصيات The Recommendations:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن اقتراح عدد من التوصيات ومن أهمها ما يأتي :

- 1- نوصي المصرف المركزي بإلزام المصارف الإسلامية العاملة علي إتباع الاحكام الشرعية بكافة المعاملات المصرفية الصادرة من لجنة الرقابة الشرعية بالمصرف المركزي.
- 2- التركيز علي تدريب وتأهيل الكوادر البشرية من أجل خلق الموظف المؤهل شرعياً ومصرفياً.
- 3- نوصي جهات الاختصاص بالعمل علي إنشاء سوق مالية إسلامية ليتم فيها إستثمار الفائض من أموال المصارف الإسلامية الموجودة بالبلاد.
- 4- أهمية قيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف الإسلامية لتُقدم علي تنوع التمويل الممنوح ليشمل سائرأنواع التمويل الاخرى كالمشاركة والمضاربة والايجارة وبيع السلم والاستصناع بدلاً من التركيز علي التمويل بصيغة المربحة.
- 5- العمل علي تطوير أنظمة حديثة تتماشى مع آلية عمل ونشاط المصارف الإسلامية نظراً لأهميتها القصوي وذلك حتي يتسني لها المنافسة بسوق العمل المصرفي المحلي والدولي.

12- المراجع References :

أولاً المراجع العربية:

- إتحاد المصارف العربية (2013)، "القطاع المصرفي الليبي: التحول نحو الصيرفة الإسلامية والانخراط في المسؤولية الاجتماعية"، مجلة شهرية تصدر عن إدارة الدراسات والبحوث بإتحاد المصارف العربية، عدد شهر ديسمبر، بيروت، لبنان.
- البقاعي، أنس (2014)، "تجربة المصارف الإسلامية في سوريا الواقع والمعوقات (2007-2011)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1.
- حسنين، فياض عبد المنعم (2009)، "بيع المربحة في المصارف الإسلامية"، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، مصر.
- حمود، سامي حسين (1998)، الادوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية.
- ذوقان، عبيدات وآخرون (2004)، "البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة.
- السبتي، وسيلة والسبتي، لطيفة (2017)، "معوقات النشاط المصرفي الإسلامي"، مجلة الإقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 1.

- سليمان، محمد جلال (2009)، "الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية"، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، مصر.
- سميران، محمد علي (2011)، "وجهة نظر حول المصارف الإسلامية. المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية"، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية المنعقد بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الاردن.
- الشمري، صادق راشد حسين (2008)، "أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الاردن.
- العطيّات، يزن خلف الله سالم، (2007)، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. دراسة لمدي إمكانية التطبيق بالاردن"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.
- مصرف الجمهورية، الصفحة الرسمية لمصرف الجمهورية علي الانترنت، www.jbank.ly/AboutUs.asp
- المكاوي، محمد محمود (2009)، "أسس التمويل المصرفي الإسلامي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
- الهيثي، عبد الرزاق رحيم جدي (1998)، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، الاردن.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Sekaran, U. (1984). Research methods for management, John Wiley, New York . USA.
- Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2009). Research Methods for Business Student, Pearson Education Ltd, 5th ed, London, UK.